



المسائل الفقهية المختلف فيها في بابي الوضوء

والتييمم عند ابن يعيش وابن الاهدل

Jurisprudence issues in which there is disagreement in the chapters of ablution and tayammum (ritual ablution with sand) according to Ibn Yaish and Ibn Al-Ahdal

إعداد

وهب الله دليش

Wahballah Dalish

طالب دكتوراه في كلية الآداب – قسم علوم القرآن والدراسات الإسلامية –

جامعة إب – اليمن

Doi: 10.21608/jasis.2025.420226

٢٠٢٥ / ٢ / ١٦

استلام البحث

٢٠٢٥ / ٣ / ١٣

قبول البحث

دليش، وهب الله (٢٠٢٥). المسائل الفقهية المختلف فيها في بابي الوضوء والتييمم عند ابن يعيش وابن الاهدل. *المجلة العربية للدراسات الإسلامية والشرعية*، المؤسسة العربية للتربية والعلوم والآداب، مصر، ٩ (٣٢)، ٥٩١ - ٦٢٤.

<http://jasis.journals.ekb.eg>

المسائل الفقهية المختلف فيها في بابي الوضوء والتيمم عند ابن يعيش وابن الاهدل المستخلص:

إن هذا البحث يهدف إلى الكشف عن بعض التعريفات اللغوية والاصطلاحية لمعنى الفقه والاختلاف على أسس لغوية وشرعية، وذلك لما للتعريفات من خاصية الوضوح والبيان. واشتمل هذا البحث على مقدمة فيها بيان أهمية الفقه في حياة المسلم وكذا اهداف البحث وحدوده والخلاف الوارد بين الإمامين حول المسائل المختلف فيها في بابي الوضوء والتيمم وما تضمنه من خاتمة ومصادر وفهارس دراسة مقارنة والله المستعان.

الكلمات المفتاحية: ابن الاهدل، ابن يعيش، ترجيحات، باب الوضوء والتيمم .

Abstract:

This research aims to reveal some linguistic and terminological definitions of the meaning of jurisprudence and difference on linguistic and legal grounds, because of the definitions of clarity and statement. This research included an introduction in which it clarifies the importance of jurisprudence in the life of a Muslim as well as the objectives of the research and its limits and the dispute between the two imams about the issues in which there is disagreement in the chapter on ablution and tayammum and the conclusion it contains, sources and indexes of a comparative study, and Allah is the helper.

Keywords: Ibn Al-Ahdal, Ibn Yaish, preferences, chapter on ablution and dry ablution.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله واصحابه أجمعين أما بعد.

فإن للفقه أهمية كبرى في حياة المسلمين لأنه يعتبر المعبر الصحيح الى تحقيق الغاية والحكمة من وجود الإنسان في هذه الحياة وهي عبادة الله تعالى ولا يتأتى ذلك الا بفهم صحيح للإسلام واحكامه وفرائضه وواجباته وكيفية ادائها والقيام بها وفق شريعة الله تعالى لذلك فان الآراء الفقهية والاجتهادات الاستنباطية واختلاف وجهات النظر في الأدلة الشرعية لهو من رحمة الله تعالى بهذه الامة ومن سمات الاسلام وسماحته ويسره وقد هيئ الله تعالى للشريعة علماء فضلاء وأئمة نبلاء

ورجالا صادقين حملوا الينا علم الفقه واصوله في كل جيل وزمان أمثال الائمة أبي حنيفة ومالك والشافعي واحمد وغيرهم رحمهم الله أجمعين وجزاهم الله عن الاسلام والمسلمين خير الجزاء ،وقد رأيت تسمية بحثي هذا (المسائل الفقهية المختلف فيها في بابي الوضوء والتيمم بين ابن يعيش الزيدي وابن الاهل الشافعي) دراسة مقارنة، وقد استعنت بالله تعالى ووضعت خطة لهذا البحث لكي احقق المقصود منه راجيا من الله تعالى ان يضع له القبول والاستحسان وان يجعله خالصا لوجهه الكريم انه ولي ذلك والقادر عليه والله من وراء القصد وهو الهادي الى سواء السبيل .

أهمية البحث

إن للفقه الاسلامي أهمية عظيمة في حياة المسلمين وخاصة العبادات العينية التي تتعلق بالفرائض والواجبات لذلك يظهر لنا من خلال المسائل الفقهية المختلف فيها عند الامامين ابن يعيش الزيدي وابن الاهل الشافعي في بابي الوضوء والتيمم وما احتوته من اختلافات في وجهات النظر في بعض الآراء الفقهية مما يدل على سماحة الاسلام ويسره ورحمة الله بعباده أن الاختلافات في الافهام والآراء طبيعة بشرية وفطرة ربانية قال الله تعالى: (فَطَرَهُ اللَّهُ أَتْلَىٰ فَبَدَّلَ النَّاسَ آيَاتِهِ لِيَلْزَمُوا) [الروم: ٣٠] كما تلخص هذه الاهمية فيما يأتي :

- ١ - بيان ان الاختلافات الفقهية في فروع بعض المسائل لا يؤدي ذلك الى التعصب المذهبي او الى التباغض والكرهية بين المسلمين .
- ٢ - بيان اهتمام فقهاء الامة رحمهم الله بالفقه الاسلامي وتدوينه وحفظه ونشره .
- ٣ - ابراز اوجه الاختلافات في بعض المسائل الفقهية عند علمائنا رحمهم الله وتباين الافهام للأدلة الشرعية ومدلولاتها والله المستعان .

أهداف البحث

- ١ بيان الآراء الفقهية المختلف فيها في بابي الوضوء والتيمم عند ابن يعيش وابن الاهل من خلال بحثي لهذا الموضوع وإبرازه للفائدة والله من وراء القصد .
- ٢ الحرص على إخراج هذا البحث العلمي بروية واضحة وملائمة لما يحتويه من معلومات في صورة عصرية تلامس الواقع
- ٣ تسهيل وتبسيط المادة العلمية التي يحتويها هذا البحث وترتيبها في مسائل علمية وفقهية يستطيع ان يتناولها الباحث وطالب العلم ببسر وسهولة.

حدود البحث

ابرز واطهار الاختلافات الفقهية بين الامامين ابن يعيش الزيدي وابن الاهل الشافعي من خلال المسائل الفقهية المختلف فيها في بابي الوضوء والتيمم من بداية مسألة (الاستنجاء من الريح الى نهاية مسألة اسباب التيمم). دراسة مقارنة.

خطة البحث:

يتكون البحث من مقدمة وأهمية وأسباب اختيار البحث وأهداف البحث ومن خمسة مطالب وهي:

المطلب الأول: المفاهيم والمصطلحات.

المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن الامامين ابن يعيش الزيدي، وابن الاهل الشافعي.

المطلب الثالث: الاستنتاج من الريج.

المطلب الرابع: فروض الموضوع.

المطلب الخامس: المسح على بعض الرأس والعمامة.

المطلب السادس: سنن الموضوع.

المطلب السابع: نواقض الموضوع.

المطلب الثامن: المسح على الخفين.

المطلب التاسع: أركان التيمم.

المطلب العاشر: أسباب التيمم.

الخاتمة ثم المصادر والمراجع .

المطلب الأول: مفاهيم المصطلحات الفقهية:

الفقه لغة: معناه الفهم يقال فقه يفقه كعلم يعلم أي صار الفقه له سجية ويقال تفقه الرجل تفقها أي تعاطى الفقه^١. ومنه قوله تعالى (قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ...) ^٢ وقوله تعالى (لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) ^٣

الفقه في الاصطلاح الشرعي: عرفه الامام الشافعي رحمه الله تعالى بقوله (هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية).^٤

الاختلاف لغة:

الاختلاف افتعال مصدر اختلف ضد اتفق ويقال تخالف القوم واختلفوا إذا ذهب كل واحد منهم الى خلاف ما ذهب اليه الآخر ويقال مخالف الامران لم يتفقا وكل مالم يتساوى فقد تخالفا واختلفا ومنه قولهم: اختلف الناس في كذا والناس خلفه أي مختلفون لان كل واحد منهم ينحي قول صاحبه ويقيم نفسه مقام الذي نحاه ويستعمل

^١ المصباح المنير، ج ٢، ص ٤٧٩.

^٢ سورة هود آية ٩١.

^٣ سورة التوبة آية ١٢٢.

^٤ ينظر: مرآة الأصول ١/٤٤ التوضيح لمتن التقيح/ ١/١٠

الاختلاف عند الفقهاء بمعناه اللغوي اما الخلاف بالكسر فهو المضادة، وقد خالفه ما خالفة وخلافاً^٥

والفقه لغة: معناه الفهم يقال فقه يفقه كعلم يعلم أي صار الفقه له سجية ويقال تفقه الرجل تفقها أي تعاطى الفقه؛ ومنه قوله تعالى (قَالُوا يَا شُعَيْبُ مَا نَفَقَهُ كَثِيرًا مِمَّا تَقُولُ...) ^٦ وقوله تعالى (لِيَتَّقَهُوا فِي الدِّينِ)^٧

الاختلاف في الاصطلاح الشرعي:

عرفه الامام الشافعي رحمه الله تعالى بقوله (هو العلم بالأحكام الشرعية العملية المكتسبة من أدلتها التفصيلية).^٨

والمقصود بالعلم هنا: هو الادراك مطلقا الذي يتناول اليقين والظن لان الاحكام العملية قد تثبت بدليل قطعي يقيني كما تثبت غالبا بدليل ظني.

الترجيح: لغة، زيادة الموزون، تقول رجحت الميزان ثقلت كفته بالموزون، ورجحت الشيء بالتثقل: فضلته. وعرفا، تقوية أحد الدليلين بوجه معتبر. وعبر بعضهم بزيادة وضوح في أحد الدليلين، وبعضهم بالتقوية لأحد المتعارضين أو تغليب أحد المتقابلين.^٩

الترجيح في الاصطلاح الشرعي: إثبات مرتبة في أحد الدليلين على الآخر.^{١٠}
المطلب الثاني: نبذة مختصرة عن الامامين ابن يعيش الزيدي، وابن الاهل الشافعي.

أولاً: ابن يعيش

نسبه: هو العلامة المحقق والفقهاء المدقق الحسن بن محمد بن الحسن بن سابق الدين بن علي بن احمد بن اسعد بن ابي السعود بن يعيش الزيدي الصنعاني المذحجي المعروف بالنحوي.

مولده: لم أقف عن تأريخ لمولده.

نشأته: نشأ في بيت علم وحكمة وتربى على الاخلاق والاستقامة في اسرة فاضلة كريمة عرفت بمكارم الاخلاق واتساع المعرفة فجدّه هو الحسن بن محمد كان من العلماء الأفاضل وأبوه العلامة محمد النحوي، كان أحد المشايخ والفقهاء.

^٥ مقاييس اللغة ٢/ ٢١٣ - والقاموس المحيط ٣/ ١٤٣ ولسان العرب ٩/ ٩١ والمصباح المنير ١٧٩.

^٦ سورة هود آية ٩١.

^٧ سورة التوبة آية ١٢٢.

^٨ مرآة الأصول ١/ ٤٤ التوضيح لمتن التقيح/ ١/ ١٠

^٩ ينظر: التوقيف على مهمات التعاريف، ج ١، ص ٩٥.

^{١٠} التعريفات الفقهية، البركتي، ج ١، ص ٥٥.

حياته العلمية: ما ان بلغ سن الرشد حتى بدأ يزاحم العلماء في حلقاتهم ففاق أقرانه في ميادين العلم والمعرفة، ونافس أرباب الادب والحكمة ثم رحل الى زبيد لدراسة الحديث والفقه فرجع وقد انتشر صيته وعرفه القاضي والداني، فدرس وحقق وألف وحاور وأفتى وناظر حتى أصبح من أساطين الملة (أي من عظماء الاسلام وعلمائه الكبار) وأصبح يشار اليه بالبنان مرجوعا اليه في شتى ميادين العلم والمعرفة. وفاته: وقد استمر على الخير الى ان صعدت روحه الى جوار ربها في عام ٥٧٩١هـ، وكان في الزهد آية ورعا متقشفا لا يأكل الا من عمل يده.^{١١}

ثانياً: ابن الأهدل:

نسبه: هو السيد العلامة محمد بن أحمد بن عبد الباري بن أحمد بن عبد الباري بن محمد بن الطاهر بن محمد بن عمر بن عبد القادر بن أحمد بن حسن بن عمر، يصل نسبه الى علي زين العابدين بن الحسن بن علي بن ابي طالب رضي الله عنه.^{١٢}

مولده: فقد قال: عن نفسه (ان مولدي في شهر ذو القعدة الحرام لعله لخمس عشر مضت منه وذلك سنة ١٢٤١هـ).

نشأته: نشأ العلامة ابن الاهدل نشأة علمية صالحة تؤهله لأن يكون علامة عصره فقد نشأ في حضن اسرة علمية عريقة في العلم والفضل فمن فضل الله عليه أن نشأ وترعرع منذ نعومة اظفاره في كنف والده واعمامه، وهم من حازوا السبعة في مختلف العلوم والفنون فكانت الفرصة مواتية بأن يتلقى العلم عنهم ويدرس على كبار مشايخهم الذين عاصروهم.^{١٣}

حياته العلمية: بعد حياة مديد في العلم والعطاء في حياة السيد محمد بن أحمد بن عبد الباري الأهدل رحمه الله ، اشتغل في التأليف ، فاجتمع له ما يزيد عن مائة مؤلف أذكر منها هنا على سبيل المثال لا الحصر بعضاً من مؤلفاته من ذلك

^{١١} ينظر الأعلام لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركشي الدمشقي المتوفى سنة ١٣٩٦هـ / الناشر دار العلم والمعرفة / للملايين الطبعة الخامسة عشر آيار مايو ٢٠٠٢م ، وكذا البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع للإمام محمد بن علي الشوكاني رحمه الله .

^{١٢} هكذا ورد نسبه في كتاب المنهج الأعدل في ترجمة الشيخ علي الأهدل - تحقيق السيد محمد بن محمد عبده الأهدل

- دار البرهان - ٢٠١٠م ص ١١ ، وكذلك الأعلام- لخير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس الزركشي الدمشقي المتوفى سنة ١٣٩٦هـ - الناشر دار العلم للمالية - الطبعة الخامسة عشر ايار- مايو ٢٠٠٢م ح ٦ ص ١٩ ومعجم المؤلفين ج ٨ ص ٢٧٣.

^{١٣} ينظر: تحفة النفحة العطرية- للباحث عبدالواحد هارون حسن - رسالة ماجستير في جامعة عدن وكلية التربية ص ٢٨

- ١- سلم القارئ حواشين على صحيح البخاري في مجلد بين ضخمين
- ٢- حاشية على القطر (قطر الندى في النحو)
- ٣- الكواكب الدرية على متممة الاجرومية، وقد اثنى عليه علماء من حضرموت البارزين ولقبوه بأسبوط عصره تشبيهاً له بالإمام السيوطي لاتفاقهما في تحقيق المذهب ووفرة التأليف.^{١٤}

وفاته: كانت وفاته في عام ١٢٩٨هـ رضي الله عنه

المطلب الثالث: الاستنجاء من الريح.

صورة المسألة: حكم الاستنجاء من الريح.

قول ابن يعيش: ذكر ابن يعيش الزيدي في كتابه^{١٥} أنه يندب الاستنجاء من الريح، وتزى الزيدية أنَّ الاستنجاء من الريح واجباً^{١٦} معللين ذلك إزالة النجوة، ولم يفصل بين نجوة الغائط ونجوة الريح؛ لأنَّ كل منهما له أثر وجب إزالته. وفي هذا دلالة على إزالة الآثار من مواضع النجاسة، وبوجوب الاستنجاء من الريح لأنها من جملة ما يخرج من الدبر عندهم يكون الاستنجاء واجباً.

دليله: قول الله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ)^{١٧} أن الاستنجاء فرض من فروض الوضوء، مستشهدين على ذلك بقوله تعالى: (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ) أَنَّهُ قَدْ أُمِرَ بِالِاسْتِنْجَاءِ عِنْدَ وَجُودِ الْمَاءِ مِنَ الْغَائِطِ، وهذا الاستشهاد يدل على بطلان ما قال به غير الزيدية من أن الاستنجاء ليس بفرض^{١٨}.

حجتهم الثانية في ذلك حجة قياسية وهي أن عين خارجة من الدبر مجاورة للنجاسة فيجب تطهير الموضع منها كما إذا خرج من ذلك ما يظهر أمره^{١٩}.
قول ابن الأهدل: يرى ابن الأهدل أنَّ الاستنجاء من الريح غير واجب.

^{١٤} ينظر: إفادة السادة العمد بتقرير معاني نظم الزبد للإمام محمد بن أحمد بن عبد البارئ الأهدل / عنى به محمد بن شاد مصطفى عريش

^{١٥} ينظر: التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة ص ٤٣.

^{١٦} ينظر: البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار ج ٣ ص ١١٥ لمؤلفه الامام احمد بن يحيى المرتضى عليه السلام الناشر مكتبة اليمن.

^{١٧} سورة المائدة: آية ٦

^{١٨} ينظر: كتاب المنتخب ج ١ ص ٩-١٠ لمؤلفه الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام

^{١٩} كتاب الانتصار على علماء الامصار لمؤلفه المؤيد با الله يحيى بن حمزة الحسيني ج ١ ص ٦٨٥.

دليله: ما روي عن رسول الله -ﷺ- أنه قال: (ليس منا من استنجد من الريح)^{٢٠} أي ليس من عملنا وشأننا، ومن الأدلة العقلية التي أخذ بها أن الريح طاهرة في الأصل وما يجاورها من النجاسة لا حكم له، ويعفى عنه لأنه لا يعلم له أثر ولا بلة تلحقها، فلزم منها تطهير المحل كما في غيرها مما فيه بلة ورطوبة^{٢١}، وفي حاشية القليوبي: أن الاستنجاء من الريح على وجه قد يحرم وقد لا يجدي. وإنما يجب من خارج ملوث فخرج بالملوث خروج الريح فلا يجب فيه الاستنجاء بل يكره منه، وإن كان المحل رطباً لأنه طاهر على الراجح في المذهب الشافعي-بل يحرم لأنه عبادة فاسدة^{٢٢}، وجاء عند صاحب التحفة: أن الحاصل أن الأقرب إلى كلام الشافعية ومن وافقهم أنه لا يسن الاستنجاء منه أي الريح مطلقاً، وهو مباح^{٢٣}.

مناقشة الأقوال والآراء للإمامين:

بعد عرض قول ابن يعيش، وما وافق فيه الزيدية، يجد المتأمل أن الآية التي استدلوا بها وهي قوله تعالى: (أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ) ليس فيها دلالة على وجوب الاستنجاء من الريح ولم تتعرض لذكره، وإنما ظاهرها دالٌّ على وجوب الطهارة عقب الجنابة، وكذا دالة على أن من لا يجد الماء مع مجيئه من الغائط أو لامس النساء وجب عليه التيمم عند عدم الماء. ومقصود الآية إنما هو إيجاب الطهارة على كل من أحدث حدثاً أكبر أو أصغر، إذا قام إلى الصلاة أن يتطهر من الحدث.

وعند النظر إلى ما استدل ابن الأهدل، نجد أن دلالاته على الحظر؛ لأن ظاهره التبرؤ ممن فعل هذا، ولا يكون فاعلاً لفعل محظور إذا لم يكن دالاً على الحظر فلا أقل من الكراهة لأن أدنى درجات الكراهة المنع ولأن ابن الأهدل يرى أن الاستنجاء من الريح مباح على الراجح. وأن في ذلك خلاف بين الفقهاء تعثر به الأحكام الخمسة "الوجوب، والحرمة، والكراهة، والندب، والإباحة" وأن الوجوب والندب حكمان شرعيان فلا بد لهما من دلالة، ولا دلالة هاهنا تدل على وجوبه ولا على ندبه، فيكون حكم الاستنجاء مكروهاً. لأنه نفى في ظاهر الخبر، في قوله: (ليس منا) أنه ليس من عمله وشأنه -ﷺ- وأدنى ذلك الكراهة.

أسباب الخلاف بين الإمامين:

ابن يعيش يرى الآتي:

٢٠ رواه الطبراني في المعجم الصغير ص ١٨ برقم (٤٩) لمؤلفه/ سليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ.

٢١ كتاب الانتصار على علماء الامصار ج ١ ص ٦٨٥.

٢٢ حاشية القليوبي ج ١ ص ٤٨.

٢٣ تحفة المحتاج في شرح المنهاج لابن حجر الهيتمي ج ١ ص ١٨٥.

١. أنَّ الاستنجاء مما أوجبه الله على من جاء من الغائط.
 ٢. أنَّ الريح مضان خروج النجاسة فيجب تطهير الموضع من ذلك.
 ٣. أنَّ الفرجين الدبر والقبل عضوان من أعضاء الوضوء.
 ٤. أنَّ غسل ما تحقق من النجاسات واجب من واجبات الصلاة.
- أما ابن الأهدل فيرى:

- ١- أنَّ الآية لا تدل على وجوب الاستنجاء من الريح لأنها ليس فيها ما يدل على الوجوب.
 - ٢- أنَّ الريح طاهر في الأصل.
 - ٣- أنَّ ما يجاورها من النجاسة لا حكم له ويعفى عنه فلا يجب منه الاستنجاء.
- أوجه الخلاف:**

- ١- الاختلاف في فهم الأدلة وتأويلها.
- ٢- الأخذ بالقياس مما يراه كل منهما.
- ٣- حصول المشقة لمن أوجب على نفسه ذلك.

القول الرابع:

تبين لي مما ظهر من الأدلة والآراء للإمامين أنَّ ما ذهب إليه ابن الأهدل على أن الاستنجاء من الريح غير واجب والله أعلى وأعلم.

المطلب الرابع: فروض الوضوء.

صورة المسألة: الاختلاف بين ابن يعيش وابن الأهدل في أربعة فروض وهي: (غسل الفرجين - التسمية في أوله - المضمضة والاستنشاق - مسح كل الرأس مع الأذنين).

تعددت فرائض الوضوء بين المذاهب من حيث العدد وكل مذهب له أدلته على رأيه فذهبت الزيدية إلى أن فروض الوضوء عندهم تسعة فرائض كما ذكر ذلك ابن يعيش الزيدي وهي ١- غسل الفرجين ٢- التسمية ٣- نية فعله للصلاة ٤- المضمضة والاستنشاق بذلك أو الممج ٥- الترتيب ٦- غسل الوجه ٧- غسل اليدين ٨- مسح كل الرأس ٩- غسل الرجلين مع الكعبين^{٢٤}.

بينما ابن الأهدل الشافعي ذكر أنَّ فروض الوضوء عنده ستة أركان فقط وهي ١- النية ٢- غسل الوجه ٣- غسل اليدين ٤- مسح الرأس ٥- غسل الرجلين ٦- الترتيب^{٢٥}.

٢٤ ينظر: التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة ص ٤٤، ص ٤٥، ص ٤٦.

٢٥ ينظر: إعانة المحتاج على تقرير المنهاج ص ٢٣٩، ص ٢٤٨.

وبعد النظر والمقارنة فيما أورده الامامان من فروض الوضوء ظهر لي أن الاختلاف بينهما في أربعة فروض فقط وهي: ١- غسل الفرجين ٢- التسمية في أوله ٣- المضمضة والاستنشاق ٤- مسح كل الرأس مع الأذنين. وعليه فقد بحثت هذه الفروض المختلف فيها من حيث الأقوال والآراء والأدلة الشرعية، ولم أتطرق للفروض الأخرى المتفق فيها بينهما.

قول ابن يعيش:

١- غسل الفرجين:

يرى ابن يعيش في غسل الفرجين أنهما أول أعضاء الطهارة في الوضوء؛ لأنه أخذ ذلك من ظاهر قول الله تعالى: (فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا) ^{٢٦}، وفي كيفية غسل الفرجين بعد إزالة النجاسة فيجب غسلهما جميعاً، الذكر جميعه والدبر وما انضم بالقيام وانفتح بالقعود، وكذا من المرأة لأنهما من أعضاء الوضوء ولهذا أوجبوا غسلهما. ^{٢٧} وله على ذلك دليل آخر وهو حديث جبريل عليه السلام وهو قوله -صلى الله عليه وسلم-: (أن جبريل أخذ كفاً من الماء فنضح به فرجي) ^{٢٨}.

٢- التسمية:

يرى ابن يعيش أن التسمية فرض على الذاكر لقوله -ﷺ-: (لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه) ^{٢٩} وأما من نسي التسمية في الوضوء حتى خرج من الوضوء فوضوئه صحيح. ^{٣٠} ولحديث {رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه} ^{٣١}.

٣- المضمضة والاستنشاق:

يرى ابن يعيش أن المضمضة والاستنشاق فرض من فروض الوضوء وذلك لملازمة النبي ﷺ طيلة حياته ولقوله -ﷺ-: {تمضمضوا واستنشقوا والأذنان من

٢٦ سورة المائدة آية الوضوء رقم ٦.

٢٧ ينظر: التاج المذهب لأحكام المذهب ج ١ ص ٥٦ لمؤلفه القاضي احمد بن قاسم العنسي.
٢٨ رواه الدار قطني ج ١ ص ١٩٨. برقم (٣٦٦) لمؤلفه/ ابي الحسن على بن عمر الدار القطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ وحسنه الألباني في كتابه مشكاة المصابيح ج ١ ص ٧٩. الناشر المكتب الاسلامي بيروت ط ٣- ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م.

٢٩ سنن ابن ماجه ج ١ ص ١٤٠ برقم (٣٩٩) تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي /الناشر دار احياء الكتب العربية /قال: الألباني هذا الحديث حسن.

٣٠ كتاب الطهارة والصلاة، العلامة السيد احمد بن محمد الوشلي ج ١ ص ٢٠.

٣١ صحيح الجامع الصغير وزيادته للألباني ج ١ ص ٦٥٩ برقم (٣٥١٥) وقال: صحيح بلفظ (وضع) صحيح وضعيف الجامع الصغير ج ١ ص ٢٠٠ برقم (٥٨٢٨) /الناشر المكتب الاسلامي.



الرأس} ^{٣٢}، ولقوله -ﷺ-: {بالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائماً} ^{٣٣}، وقال أيضاً: لأن الفم والأنف داخلان في الوجه وهما جزء منه ^{٣٤}.
 ٤- مسح جميع الرأس:
 يرى ابن يعيش أن مسح جميع الرأس من فروض الوضوء، لقوله تعالى: (وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ) ^{٣٥} وله رأي قياسي آخر وهو أن ما ذكر في آية التيمم وهو قوله تعالى: (فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ) ^{٣٦}، ولم ينقل عن أحد جواز مسح بعض الوجه في التيمم، بل دلالة آية الوضوء على مسح جميع الرأس، ويجب مسح الأذنين ظاهرهما وباطنهما مع الرأس. ^{٣٦} ولحديث (الأذنان من الرأس) ^{٣٧}.
قول ابن الأهدل:

يرى ابن الأهدل أن ما ذكره ابن يعيش أنها فرائض من فروض الوضوء، إنما هي سنن وليست فرائض ^{٣٨} فالتسمية في ابتداء الوضوء سنة؛ لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: طلب بعض أصحاب النبي -ﷺ- وضوءاً، فقال عليه الصلاة والسلام: {هل مع أحد منكم ماء فأتي بماء فوضع يده -ﷺ- في الإناء الذي فيه الماء ثم قال توضعوا بسم الله} ^{٣٩}، أي: قالوا ذلك عند الابتداء.
 كما يرى ابن الأهدل أن المضمضة والاستنشاق سنة، وليست ركن. ودليله على ذلك قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ) ^{٤٠}، والدلالة في الآية أنه سبحانه وتعالى لم يذكر فيها المضمضة والاستنشاق، وله دليل آخر وهو ما جاء من حديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي -ﷺ- قال: {عشر من الفطرة قص

٣٢ سنن الدار القطني تدقيق مكتب التحقيق ج ١ ص ١٧٩ برقم (٣٥٣)، أبي الحسن علي بن عمر الدار القطني المتوفى سنة ٣٨٥ هـ طبعة مؤسسة الرسالة.

٣٣ سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٦٢ برقم (٤٠٧). تحقيق شعيب الأرناؤوط. الناشر ابي المعاطي /مطبعة الرسالة.

٣٤ كتاب الطهارة والصلاة للوشلي ج ١ ص ٢٠.

٣٥ سورة المائدة: آية ٦.

٣٦ كتاب الطهارة والصلاة للوشلي ج ١ ص ٢١.

٣٧ سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٨٢. برقم ٤٤٥. تحقيق شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد الناشر الرسالة العالمية ط- ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٣م.

٣٨ ينظر: البيان للعمري ج ١ ص ١١٣.

٣٩ سنن ابن ماجه ج ١ ص ٢٨٢ برقم (٤٤٣) تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون الناشر دار الرسالة العالمية ط/ ١٤٣٠هـ- ٢٠٠٩م.

٤٠ سورة المائدة رقم ٦.

الشارب واعفاء اللحية والسواك والمضمضة والاستنشاق وقص الأظافر وغسل البراجم^{٤١} ونتف الإبط وحلق العانة وانتقاص الماء^{٤٢}، فجعل الحديث النبوي المضمضة والاستنشاق من ضمن هذه المسنونات، بما في ذلك الاستنجاء وغسل الفرجين أو نضحهما بالماء.^{٤٣}

ومن أدلة ابن الأهدل ما روي عن النبي ﷺ قوله للأعرابي: {توضأ كما أمرك الله}^{٤٤} وليس في الآية أمره المضمضة والاستنشاق.

كما يرى ابن الأهدل أنَّ مسح الرأس ركن من أركان الوضوء ولكنه يجيز مسحه ولو جزءاً منه. فإنَّ ذلك يجرى ولو بشعرة ما دامت في حدود الرأس^{٤٥} لقوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)^{٤٦} فدلالة الآية عندهم من حيث اللغة. وله دليل آخر وهو ما روى المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- {أنَّ رسول الله ﷺ توضأ ومسح بनावيته وعلى عمامته}^{٤٧}، ويرى ابن الأهدل أنَّه لو غسل رأسه أو بعضه بدل المسح جاز، والناصية مقدمة الرأس وهي جزء منه. والاكتفاء بالمسح عليها دليل على أن مسح الجزء هو المفروض ويحصل بأي جزء كان.^{٤٨}

أسباب الخلاف:

١- اختلاف في فهم الأدلة الشرعية عند الإمامين.

٢- أخذ بعض الأدلة على ظاهرها.

٤١ هي المفصل الظاهر أو الباطن من الأصابع أو هي مفاصل الأصابع كلها أو ظهور القصب من الأصابع أو رؤوس السلاميات إذا قبضت كفك نشزت وارتفعت -القاموس المحيط ج ١ ص ١٣٩٥. للفيروز آبادي.

٤٢ صحيح مسلم ج ١ ص ١٥٣ برقم ٦٢٧. (وانتقاص الماء أي معناه الاستنجاء أو هو نضح الفرج بالماء)

٤٣ ينظر: الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي ج ١ ص ٥٥. لمؤلفه د- مصطفى الخن ود- مصطفى البغاء الناشر دار القلم لطباعة والنشر.

٤٤ سنن أبي داود ج ١ ص ٢٢٨ برقم (٨٦١) لمؤلفه أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأزدي المتوفى ٢٧٥هـ تحقيق محمد بن عبد الحميد / الناشر المكتبة العصرية / صيدا بيروت..

٤٥ ينظر: البيان في مذهب الامام الشافعي ج ١ ص ١١٣. لمؤلفه ابو الحسن يحيى بن ابي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي المتوفى سنة ٥٥٨هـ تحقيق قاسم محمد النووي الناشر دار المنهاج جدة ط- ١- ٤٢١هـ ٢٠٠٠م.

٤٦ سورة المائدة: آية ٦.

٧٥ صحيح مسلم/مشكول ومرقم ألّيا ج ٢ ص ١٠٧ برقم (٤١٠).

٤٨ ينظر: الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي ج ١ ص ٥٥.



أوجه الخلاف:

- ١- الأخذ بالقياس.
- ٢- الأخذ باللغة.
- ٣- قوة الأدلة والأحكام المستنبطة منها.

القول الراجح:

بعد النظر في الأقوال والأدلة للإمامين تبين لي أن ما ذهب إليه ابن الأهدل هو الراجح وذلك لقوة الأدلة ووضوحها ودقة الاستنباط، والله أعلم.
المطلب الخامس: المسح على بعض الرأس والعمامة.
صورة المسألة: ذكر ابن يعيش الزيدي في كتابه^{٤٩} أن المسح لا يجزئ على العمامة، وكذا لا بد من مسح جميع الرأس لا بعضه مع الأذنين.
بينما ابن الأهدل ذكر في كتابه^{٥٠} جواز مسح القليل من الرأس وكذا المسح على العمامة.

قول ابن يعيش: يرى ابن يعيش أنه إذا كان على رأسه عمامة فالواجب عليه تحية العمامة، ومسح رأسه كله عند أئمة العترة، وإن اقتصر على مسح العمامة مع مسح بعضه لم يجزه ذلك.

دليله: استدل بقوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)^{٥١}، فالأمر الإلهي على مسح الرأس، والعمامة لا يقع عليها اسم الرأس؛ لأنها عضو لا تلحق المشقة في إيصال الماء إليه، فلا يجوز المسح على حائل منفصل عنه كالوجه واليدين^{٥٢}
ولأن العمامة لباس الرأس فلو جاز المسح عليها لجاز المسح على الكمين، فلما لم يجز ذلك؛ دلّ على بطلان المسح على الإمامة.

واستدل على قوله، بما روى أمير المؤمنين عليّ كرم الله وجهه وعثمان بن عفان رضي الله عنه في صفة وضوئه^{٥٣}

قول ابن الأهدل: يرى ابن الأهدل أن من كان على رأسه عمامة ولم يرد نزعها فإنه يمسح على ناصيته وعلى العمامة، وإذا مسح رأسه فيختار أن يكمل ذلك بمسح العمامة^{٥٤}، فإذا ثبت أن الغرض مباشرة الرأس في الوضوء به فسواء كان مخلوق

٤٩ ينظر: كتاب التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة ص ٤٦.

٥٠ إعانة المحتاج على تقرير المنهاج ص ٢٤٧.

٥١ سورة المائدة: آية ٦.

٥٢ كتاب الانتصار على علماء الامصار ج ١ ص ٨٠٥.

٥٣ ينظر: إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل للشيخ محمد ناصر الدين الالباني رحمه الله ج ١ ص ١٢٤ رقم الحديث (٨٣)

٥٤ ينظر: الحاوي الكبير للماوردي ج ١ ص ١١٩.

الشعر فمسح بشرة الرأس أو كان نابت الشعر فمسح على الشعر دون البشرة أجزأه ذلك. لأن اسم الرأس ينطبق عليهما فلو كان بعض الرأس مخلوقاً وبعضه شعراً نابتاً كان بالخيار إن شاء مسح على الموضع المخلوق منه أو مسح على الشعر النابت. وأنه لو كان الممسوح بعض شعرة واحدة فإنه يكفي ذلك.

دليله: ما رواه المغيرة بن شعبة {عن النبي ﷺ أنه مسح على عمامته وناصيته}°، وأن دلالة قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)°، يدل على الاكتفاء بمسح البعض لأن الباء إذا دخلت على متعدد تكون للتبعيض، أو على غير متعدد كما في قوله تعالى: (وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ) (٢٩) ٥٧، تكون للإلصاق. واستدل الشافعية أيضاً بما روي عنه ﷺ أنه مسح بناصرته وعلى عمامته° ٥٨، فدل ذلك على الاكتفاء بمسح البعض. والمسح اسم جنس يصدق بالبعض والكل ومسح الناصية فرد من افراده وذكر فرد من أفراد العام بحكم العام لا يخصه.

مناقشة الآراء والأقوال للإمامين:

ابن يعيش: اعتمد في استدلاله على ظاهر الآية في قوله تعالى (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)° معلقاً قوله بأن العمامة لا يقع عليها اسم الرأس، ولأن الرأس عضو لا تلحق المشقة في إيصال الماء إليه وذلك بإزالة العمامة عنه، وعلل استدلاله بأن العمامة لباس الرأس خاصة به. كما أنه أخذ بالقياس العقلي على الكمين.

ابن الأهدل: اعتمد ابن الأهدل في استدلاله على ظاهر حديث المغيرة {أنه صلى الله عليه وسلم مسح على عمامته وناصيته}، معلقاً بأن الغرض من المسح هو مباشرة الرأس في الوضوء سواء مسح على الشعر أو على البشرة أجزأ ذلك؛ ولأن اسم الرأس يطلق عليهما، ولو كان المسح على شعرة واحدة أجزأ ذلك. كما أنه استدل بالآية في قوله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ)° فقال وجه دلالتها هو الاكتفاء بمسح بعض الرأس، معتمداً في ذلك على اللغة من حيث أن حرف الباء إذا دخلت على متعدد تكون للبعض، أو على غير متعدد تكون للإلصاق. كما أنه استند في استدلاله

٥٥ صحيح ابن حبان ج ٤ ص ١٧٧. رقم الحديث (١٣٤٦) لمؤلفه محمد بن حبان بن أحمد التميمي أبو حاتم السبتي المتوفى سنة ٣٥٤ هـ حققه وخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط الناشر مؤسسة الرسالة ط/ ١٤٠٨ هـ / ١٩٨٨ م

٥٦ سورة المائدة: آية ٦.

٥٧ سورة الحج رقم الآية ٢٩.

٥٨ صحيح مسلم ج ١ ص ١٥٩ برقم (٦٥٩) الناشر دار الجيل بيروت / الأفاق الجديدة بيروت

٥٩ سورة المائدة: آية ٦.

٦٠ سورة المائدة: آية ٦.

على أصول الفقه من حيث (العام، والخاص) حيث قال: أن مسح الناصية فرد من أفراد العموم يأخذ حكم العام لا يخصه. وأن المشقة تجلب التيسير وفي نزع العمامة مشقة.

أسباب الخلاف:

- ١ - الأخذ بالقياس.
- ٢ - الاختلاف في فهم الأدلة.
- ٣ - الأخذ بالقاعدة الفقهية (المشقة تجلب التيسير).
- ٤ - الاستناد على اللغة من حيث أحكام الباء.
- ٥ - الاستدلال بالأصول من أن المسح يعتبر اسم للجنس يشمل البعض والكل.

أوجه الخلاف:

- ١ - العمامة لا يقع عليها اسم الرأس.
- ٢ - الأخذ بظاهر الأدلة.
- ٣ - أن المشقة لا تلحق في إيصال الماء الى الرأس.

القول الراجح:

بعد عرض الأدلة للإمامين ومناقشة آرائهما وأوجه الخلاف بينهما تبين لي أن القول الراجح في المسألة والصواب فيها هو قول ابن الأهدل وذلك لقوة الأدلة في ذلك، ولما يترتب من المشقة في نزع العمامة من الرأس لغرض المسح والله أعلم.

المطلب السادس: سنن الوضوء.

صورة المسألة: الاختلاف في سنن الوضوء.

قول ابن يعيش: ذكر ابن يعيش في كتابه^{٦١} أن سنن الوضوء عنده ثمانية، وهي على النحو الآتي:

- ١ - غسل اليدين أوله.
 - ٢ - الجمع بين المضمضة والاستنشاق من غرفة واحدة.
 - ٣ - التثليث حتى الرأس.
 - ٤ - مسح الرقبة.
 - ٥ - السواك.
 - ٦ - تجديد الوضوء لمن اشتغل بمباح.
 - ٧ - الموالاة.
 - ٨ - الدعاء.
- وموطن الخلاف بين الإمامين في مسح الرقبة، وتجديد الوضوء لمن اشتغل بمباح.

٦١ التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة ص ٤٧.

دليله: يرى ابن يعيش أنَّ مسح الرقبة سنة عند أئمة العترة^{٦٢} مستدلاً على ذلك بما روى زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه عن أمير المؤمنين رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: {من توضأ ومسح سالفنيه بالماء وقفاه أمن من الغل يوم القيامة^{٦٣}}، وروى عن أمير المؤمنين أنه لما مسح رأسه مسح عنقه، وبه قال الهادي؛ أنه يمسح بباقي ماء الرأس واستدل على ذلك بأن المأثور عن أمير المؤمنين أنه كان يمسح رأسه ويجعل يديه على عنقه ولم يؤثر في مسح الرقبة أنه أخذ لها ماءً جديداً^{٦٤}. وأما مسألة تجديد الوضوء بمن اشتغل بمباح. فيرى ابن يعيش أنَّ تجديد الوضوء سنة بعد كل مباح^{٦٥} كالأكل والشرب والعمل. لقوله ﷺ {الوضوء على الوضوء نور على نور}^{٦٦}، بل جعل ذلك ندباً لمن اشتغل بمباح.

قول ابن الأهدل: ذكر في كتابه^{٦٧} أن سنن الوضوء عنده اثني عشر سنة (١٢)، وهي على النحو الآتي:

- ١- السواك.
- ٢- التسمية.
- ٣- غسل الكفين.
- ٤- المضمضة والاستنشاق.
- ٥- التثليث في الغسل.
- ٦- تخليل اللحية الكثة.
- ٧- إطالة الغرة وتحجيله.
- ٨- الموالة.
- ٩- ترك الاستعانة في الوضوء لغير عذر.
- ١٠- النفض أي باليدين أو غيرها.

٦٢ الانتصار على علماء الامصار ج ٣ ص ٦٠٣ وكذا ذكر كتاب التاج المذهب لأحكام المذهب ج ١ ص ٦١ للقاضي احمد بن قاسم العنسي.

٦٣ ذكره الالباني بلفظ (من توضأ ومسح عنقه لم يغل بالأغلال يوم القيامة) وقال عنه أنه موضوع السلسلة الضعيفة ج ٢ ص ١٦٧ برقم ٧٤٤. فقال رحمه الله هو موضوع /دار النشر المعارف /الرياض المملكة العربية السعودية

٦٤ ينظر: الانتصار على علماء الامصار ج ١ ص ٩٠٣. واللفظ عن أمير المؤمنين مختلف فيه عما أورده صاحب الانتصار وهذا ما ورد في المعجم الكبير لطبراني ج ٢ ص ٢٧٣.

٦٥ كتاب الطهارة والصلاة للوشلي ج ١ ص ٢٤.

٦٦ سنن أبي داود، مؤسسة غراس للنشر والتوزيع الكويت ط-١ ١٤٢٣ هـ برقم ١/٤٧٠ وقال رحمه الله فلا أصل له من كلام النبي ﷺ كما افاده المنذري والعراقي.

٦٧ ينظر: إعانة المحتاج على تقرير المنهاج ص ٢٤٩ إلى ص ٢٥٨.



١١- التنشيف.

١٢- الدعاء بعد الوضوء.

ما وقع فيه الخلاف:

فإني بعد النظر والمقارنة فيما ذكره الإمامان في مسألة سنن الوضوء تبين لي أن هناك سنناً للوضوء ذكرها ابن يعيش الزيدي لم يتعرض لها ابن الأهدل الشافعي والعكس كذلك أن ابن الأهدل الشافعي ذكر سنناً للوضوء لم يتعرض لها ابن يعيش الزيدي.

وعليه فإن السنن المختلف فيها عندهما أي عند ابن يعيش وابن الأهدل هي كالآتي: ابن يعيش ذكر أن من سنن الوضوء عنده: مسح الرقبة، وتجديد الوضوء لمن اشتغل بمباح.

بينما ابن الأهدل الشافعي لم يذكر أن من سنن الوضوء مسح الرقبة أو تجديد الوضوء بل ذكر خلاف ذلك. ذكر أن من سنن الوضوء عنده تخليل اللحية الكثة، وكذا اطالة الغرة والتحجيل، والنفض باليدين ونحوها، والتنشيف لأعضاء الوضوء. وكل منهما أورد الأدلة والحجج على ذلك.

دليله: يرى ابن الأهدل أنه يجب غسل ظاهرها فقط من نحو العارض واللحية الكثة من الذكر والأفضل كونه بأصابع يمينه ومن أسفل، وبغرفته مستقلة^{٦٨}، ويرى أنه يستحب تخليل اللحية الكثة بأصابعه من أسفل^{٦٩}، ويقول أن من سنن الوضوء تخليل اللحية الكثة، وكذلك كل شعر غسل ظاهره فيخلله بالأصابع من أسفله^{٧٠}، ويرى أن من سنن الوضوء تخليل نحو اللحية الكثة من كل شعر يكتفى بغسل ظاهره، ويكون بأصابعه من أسفله^{٧١} لفعله ﷺ {كان إذا توضأ يخلل لحيته^{٧٢}}. .

ويقول: أن من سنن الوضوء التيامن واطالة الغرة وتحجيله، وترك الاستعانة بصب الماء إلا لعذر والنفض والتنشيف بثوب إلا لحر أو برد أو خوف نجاسة واطالة

٦٨ ينظر: تحفة المحتاج في شرح المنهاج للهيتمي ج ١ ص ٢٣٤.

٦٩ ينظر: المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية لمؤلفه ابن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤ هـ الناشر دار الكتب العلمية ط ١/١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م. ج ١ ص ٢٥.

٧٠ ينظر: السراج الوهاج لمحمد الزهري الغمراوي المتوفى سنة ١٣٣٧ هـ الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر /بيروت ج ١ ص ١٨.

٧١ ينظر: نهاية المحتاج في شرح المنهاج لشهاب الدين الرملي ج ١ ص ١٩٢.

٧٢ أخرجه ابن ماجة في سننه ج ١ ص ٢٧٦، برقم (٤٣١) تحقيق شعيب الأرناؤوط وآخرون الناشر دار الرسالة العالمية. وأخرجه أيضا ابن أبي شيبة في مصنفه ج ١ ص ١٣- ص ٢٠.

الغرة وتحجبله^{٧٣}، لأمره ﷺ {إن أمتي يدعون يوم القيامة غراً محجلين من آثار الوضوء، فمن استطاع منكم أن يطيل غرته فليفعل}.^{٧٤} أي يأتون يوم القيامة بيض الوجوه والأيدي والأرجل والغرة هي بأن يغسل مع الوجه مقدمة الرأس وأذنيه وصفحة عنقه. ومن أدلتهم أيضاً {أنه ﷺ كان له منديل يمسح به وجهه من الوضوء. وفي رواية خرقة يتنشف بها.^{٧٥} }

أسباب الخلاف:

- ١- اختلاف الأفهام للأدلة الشرعية.
- ٢- الاجتهادات والاستنباطات العقلية من النصوص.

أوجه الخلاف:

- ١- اختلاف العدد لسنن الوضوء.
 - ٢- الأخذ بظاهر الأدلة.
- القول الراجح في المسألة:**
بعد النظر والمقارنة بين أقوال الإمامين وأدلتهم تبين لي أن ما ذهب إليه ابن الأهدل في السنن المختلف فيها هو الصواب والأرجح والله أعلم.
المطلب السابع: نواقض الوضوء.
صورة المسألة: ذكر ابن يعيش الزيدي أن نواقض الوضوء عنده سبعة وهي على النحو الآتي:

- ١- ما خرج من السبيلين.
- ٢- زوال العقل.
- ٣- قيئ ملئ الفم دفعة واحدة من المعدة.
- ٤- دم سائل في وقت واحد.
- ٥- دخول وقت الصلاة في حق المستحاضة ونحوها.
- ٦- النقاء الختائين وإن لم يمني أو يمذي^{٧٧}.
- ٧- ما ورد الخبر بنقضه من المعاصي مثل الكذب على الله أو على رسوله صلى الله عليه وسلم^{٧٦}.

^{٧٣} سبق ذكره أعلاه.

^{٧٤} صحيح البخاري حسب ترقيم فتح الباري ج ١ ص ٤٦ برقم (١٣٦) الناشر دار الشعب القاهرة ط ١٤٠٧/١ هـ ١٩٨٧ م.

^{٧٥} ضعفه الترمذي، وقال: هذا الحديث ليس بالقائم. ولا يصح عن النبي ﷺ. وحسنه الشيخ الالباني رحمه الله في صحيح الجامع الصغير وزيادتها. ج ١٩ ص ١٠٨. مصدر الكتاب برنامج منظومة التحقيقات الحديثة.

^{٧٦} ينظر: التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة ص ٤٩ و ص ٥٠.

بينما ابن الاهدل الشافعي ذكر في كتابه أن نواقض الوضوء عنده هي أربعة وهي كالآتي:

١- خروج شيء من قبله أو دبره.

٢- زوال العقل.

٣- التقاء بشرتي الرجل والمرأة.

٤- مس قبل الأدمي أو دبره^{٧٧}.

وعليه بعد النظر والمقارنة فيما أورد الامامان رحمهما الله من نواقض الوضوء تبين لي أنهما متفقان في ناقضان فقط وهما: ما خرج من السبيلين، وزوال العقل. والمختلف فيها عندهما بقية ما أوردته كل منهما.

حيث ذكر ابن يعيش أن من نواقض الوضوء: التقاء الختانين، والدم السائل، والقيء ملء الفم دفعة واحدة من المعدة، ودخول وقت الصلاة في حق المستحاضة ومن في حكمها، وكذا المعاصي وكبائر الذنوب. فهذه النواقض؛ لم يتناولها ابن الاهدل ولم يتعرض لها، وكذا ذكر ابن الاهدل أن من نواقض الوضوء؛ التقاء بشرتي الرجل والمرأة، ومس قبل الأدمي أو دبره. لم يتناولها ابن يعيش ولم يتعرض لها؛ ولكل منهما رأيه وأدلته على ذلك.

قول ابن يعيش: يرى ابن يعيش أن من نواقض الوضوء التقاء الختانين، وأما الخنثى فلا وضوء عليه. ويرى أن من النواقض دخول الوقت في حق المستحاضة ونحوها^{٧٨} مثل سلس البول ومن به جراحة تستمر طراوتها، ويرى أنه ينتقض وضوء المستحاضة بمجرد خروج الوقت، وكذلك أن كل معصية كبيرة فإنها ناقضة للوضوء عندنا -أي في المذهب الزيدي- غير الاصرار عليها لا ينقض الوضوء^{٧٩}، وكذا شدة الفقهة فإنها ناقضة للوضوء، وكذا القيء ملء الفم دفعة واحدة من المعدة فإنه ناقض عندنا.^{٨٠} لقوله ﷺ {وقيء ذارع}^{٨١} ودسعة ملء الفم، والدم السائل من نواقض

٧٧ ينظر: إعانة المحتاج على تقرير المنهاج ص ٢١٦ الص ٢١٩.

٧٨ ينظر: البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار ج ٣ ص ١٦٧. وكذا التاج المذهب لأحكام المذهب ج ١ ص ٦٥.

٧٩ ينظر: شرح الازهار ج ١ ص ٩٨.

٨٠ ينظر: التاج المذهب لأحكام المذهب ج ١ ص ٦٣ وص ٦٤.

٨١ معرفة السنن والآثار للبيهقي ج ٢ ص ١٠٨. برقم ١٠٢٣/تحقيق سيد كسروي حسن الناشر دار الكتب العلمية/بيروت. وورد كتاب الطهور للقاسم بن سلام ج ١ ص ٤٠٢ برقم ٤٠١/ل مؤلفه ابو عبيد القاسم بن سلام بن عبدالله الهروي البغدادي المتوفى سنة ٢٢٤هـ حقق احاديثه وخرجها مشهور بن حسن محمود سلمان الناشر مكتبة الصحابة /جدة ط/١/٤١٤هـ ١٩٩٤م.

الوضوء، وأمثاله نجس كالبول وما قطر أو سال شعيرة من موضع واحد في وقت واحد إلى ما لا يمكن تطهيره أو جاوز المحل لا دون ذلك حتى ما خرج من الريق من دم كذلك ينقض.^{٨٢}

قول ابن الأهدل: يرى أن من نواقض الوضوء مس بشرتي الرجل المرأة وينتقض اللامس والملمس، ولا ينتقض صغير ولا صغيرة لا يشتهي، ولا ينقض شعر وسن وظفر ومُحَرَّمٌ بنسب أو رضاع أو مصاهرة.^{٨٣} دليلهم في ذلك قوله تعالى: (أَوْ لَمْسْتُمُ النِّسَاءَ)^{٨٤}، ويرى ابن الأهدل أن النقض يكون بالنقاء بشرتي الرجل والمرأة أي الذكر والأنثى ولو بلا شهوة وهو مع نسيان أو اكراه سواء أكان العضو سليماً أم مشلولاً لدلالة الآية، وهي تدلّ على الجس باليد كما فسره ابن عمر لا جامعتم لأنه خلاف الظاهر، وقد قاس اللمس على المجيء من الغائط ورتب عليها الأمر بالتيمم عند فقد الماء، فدلّ على كونه حدثاً كالمجيء من الغائط والمعنى فيه أنه مظنة ثوران الشهوة وسواء أكان الذكر فحلاً أو عنيماً أو محبوباً أم خصياً أم ممسوحاً وسواء أكانت الأنثى عجوزاً أو هي لا تشتهي غالباً أم لا. إذ ما من ساقطة إلا ولها لاقطة وسواء أكان اللمس باليد أو بغيرها.^{٨٥}

ويرى ابن الأهدل أن من نواقض الوضوء مس قبل الأدمي أو حلقة دبره بباطن الكف مستنداً على ذلك بقوله ﷺ {من مس ذكره فليتوضأ}^{٨٦} والناقض من الدبر ملتقى المنفذ ومن قبل المرأة ملتقى شفرها على المنفذ لقوله ﷺ {إذا أفضى أحدكم بيده إلى فرجه وليس بينهما ستر ولا حجاب فليتوضأ}^{٨٧}

خلاصة ما توصلت إليه في هذه المسألة:

بعد النظر والمقارنة فيما أورد من أقوال للإمامين في مسألة نواقض الوضوء تبين لي أن بينهما اتفاق في ناقضان فقط وهما: ما خرج من السبيلين، وزوال العقل، والمختلف فيها ما عداهما من النواقض حيث أن ابن يعيش الزبيدي ذكر أن من

٨٢ البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء ج ٣ ص ١٦٠ و ١٦١.

٨٣ ينظر: المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية ج ١ ص ٣٧.

٨٤ سورة المائدة رقم ٦.

٨٥ ينظر: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ١ ص ١١٦، لمؤلفه شمس الدين الرملي.

٨٦ مسند الإمام أحمد ج ١ ص ٤٨٧. تحقيق أحمد محمد شاكر الناشر دار الحديث القاهرة ط ١ -

١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٨٧ موارد الظمان في زوائد ابن حبان ج ١ ص ٣٤٠. تحقيق حسين أسد. وورد كتاب المجتبى من سنن النسائي بأحكام الألباني ج ١ ص ٢١٦ برقم (٤٤٥) وقال الشيخ الألباني رحمه الله في هذا الحديث صحيح الإسناد الناشر مكتبة المطبوعات الإسلامية / حلب ط ١/٤٠٦هـ ١٩٨٦م. تحقيق عبد الفتاح أبو غدة.

نواقض الوضوء؛ التقاء الختانيين، والدم السائل، والقيء ملء الفم دفعة واحدة من المعدة، ودخول وقت الصلاة في حق المستحاضة ونحوها، وكذا المعاصي وكبائر الذنوب. وهذه النواقض لم يذكرها ابن الأهدل ولم يتناولها أو يتعرض لها، وكذا ذكر ابن الأهدل أنَّ من نواقض الوضوء: مس بشرتي الرجل والمرأة، ومس قبل الأدمي أو دبره. وهذه النواقض أيضاً لم يذكرها ابن يعيش، ولم يتناولها أو يتعرض لها، ولكلٍ منهما أدلته وآرائه في ذلك.

وعليه فقد عرضت المسألة وما ورد فيها من الأقوال والآراء والأدلة للمذهبيين دون مناقشة أو ترجيح لأي قولٍ منهما وهذا ما توصلت إليه في هذه المسألة والله المستعان.

المطلب الثامن: المسح على الخفين^{٨٨}.

صورة المسألة: ذكر ابن يعيش أنَّه لا يجزئ المسح على الخف ولا على العمامة ولا عضوٍ عليه دهنٌ يمنع وصول الماء ولا غسل الرأس ولا من دون ذلك^{٨٩}. بينما ابن الأهدل ذكر جواز المسح على الخف يوماً وليلة للمقيم. وللمسافر ثلاثة أيامٍ لباليها^{٩٠}.

قول ابن يعيش: يرى ابن يعيش أنه لا يجوز المسح على الخفين. وهذا هو رأى أئمة العترة لا يختلفون في ذلك^{٩١}.

دليله: قول الله تعالى: (وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ)^{٩٢}، ووجه الاستدلال بهذه الآية على بطلان المسح على الخفين أن الله تعالى أوجب بظاهر الآية إما غسل الرجلين على ما يراه الزيدية أو مسحها على رأى الشافعية. وأنه سبحانه وتعالى لم يذكر المسح على الخفين فلو كان واجباً، لذكره؛ لأنه في محل التعليم للوضوء، فلما لم يذكره دلٌّ على كونه غير مشروع.

وله دليل ثانٍ وهو قول النبي ﷺ لمن علمه الوضوء: {توضأ كما أمرك الله فأغسل وجهك وبديك وأمسح رأسك وأغسل رجلك} ^{٩٣}، فلو كان المسح واجباً لقال مع قوله ﷺ وأغسل رجلك وأمسح خفيك.

^{٨٨} - الخف هو نعل من أدم يغطي الكعبين، والجرموق يلبس فوق الخف وهو خف كبير فوق خف صغير. كما أن الجورب يتخذ من جلود تغطي الكعبين، وهو فوق الجرموق.

^{٨٩} ينظر: التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة ص ٤٦.

^{٩٠} ينظر: إعانة المحتاج على تقرير المنهاج ص ٢٦٠.

^{٩١} كتاب الانتصار على علماء الامصار ج ١ ص ٨٤٩.

^{٩٢} سورة المائدة رقم ٦.

^{٩٣} أخرجه ابو داود في سننه ج ٢ ص ١٤٦ برقم ٨٦١. تحقيق شعيب الأرناؤوط ومحمد كامل قره بللي. الناشر دار الرسالة العالمية / ط ١ / ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩.

وله دليل ثالث في ذلك أيضاً وهو ما روي عنه ﷺ أنه توضأ مرة فقال: { هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة بدونه، ثم توضأ مرتين إلى أن قال توضأ ثلاثاً }^{٩٤} فوجه الاستدلال بهذا الخبر أنه ﷺ كرر الأمر بالوضوء مرتين وثلاثاً بالغسل، ولم يذكر مسح الخف منفرداً أو مكرراً، فدل ذلك على بطلانه كونه مشروعاً في الرجلين.

قول ابن الأهدل: يرى ابن الأهدل أن المسح على الخفين رخصة شرعية للمسافر ثلاثة أيام بلياليها وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر ولبس خفيه أن يمسح عليهما. قال الماوردي: وهذا صحيح فالمسح على الخفين في الوضوء جائز.^{٩٥} وهو قول الصحابة وجمهور الفقهاء.

دليله: أن النجاشي أهدى إلى النبي ﷺ خفين أسودين فلبسهما ثم توضأ ومسح عليهما^{٩٦}، قال النووي رحمه الله وغيره: وأجمع من يعتد به في الإجماع على جواز المسح على الخفين في الحضر والسفر سواءً لحاجة أو لغيرها.^{٩٧}

وله دليل ثانٍ وهو ما روي عن المغيرة بن شعبة، أن الرسول ﷺ مسح على الخفين فقلت يا رسول الله نسيت فقال: ﷺ بل أنت نسيت بهذا أمرني ربي^{٩٨}، ويرى أن الحاجة تدعو إلى لبس الخفين، لما في نزعهما من المشقة، فجاز المسح عليهما كالجائز^{٩٩}؛ ولأن المسح على الخفين رخصة شرعية، لقوله ﷺ: (إن الله يحب أن يؤخذ برخصة كما يحب أن يؤخذ بعزائمه)^{١٠٠}، وأما آية المائدة، فيها قراءتان بالنصب والجر فيحمل النصب على غسلهما إذا كانتا طاهرتين ويحمل الجر على مسحهما. إذا كانت في الخفين، فتكون الآية دالة على الأمرين باختلاف قراءتهما.^{١٠١}

٩٤ ورد في سلسلة الأحاديث الصحيحة للشيخ الألباني رحمه الله ج١ ص٥٢٣. الناشر مكتب المعارف للنشر والتوزيع الرياض ط- ١٤١٥/١ هـ ١٩٩٥م. برقم ٢/٢٦٢.

٩٥ ينظر: الحاوي الكبير للماوردي ج١ ص٦٩١.

٩٦ ورد في سنن أبي داود تحقيق شعيب الأرناؤوط ج١ ص١١١. برقم ١٥٥/١ ط/ ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩م.

٩٧ المصدر السابق، وكذلك كتاب المجموع شرح المذهب للنووي مع تكملة السبكي والمطيعي ج١ ص٤٧٨.

٩٨ المستدرک على الصحيح للحاكم أبو عبد الله النيسابوري المتوفى ٤٠٥ هـ ج١ ص٢٧٤. وورد في سنن أبي داود ج١ ص١١١/ برقم ١٥٦.

٩٩ ينظر: شرح المذهب للإمام الشيرازي ج١ ص٤٧٦. الناشر دار الفكر.

١٠٠ أخرجه ابن حبان في الثقات ج٢ ص٢٠٠.

١٠١ ينظر: الحاوي الكبير للماوردي ج١ ص٦٩١.

مناقشة الأقوال والآراء للإمامين:

اعتمد ابن يعيش في قوله ورأيه على ظاهر الآية، معللاً ذلك أن الله لم يذكر المسح فيها لأنه في محل التعليم للوضوء، كما اعتمد أيضاً على ظاهر الحديثين اللذين احتج بهما معللاً ذلك أن النبي ﷺ لم يذكر فيهما الأمر بالمسح ولم يذكر مسح الخف مفرداً أو مكرراً.

أما ابن الاهل فقد اعتمد في أقواله وآرائه بحديث النجاشي، وكذا بحديث المغيرة بن شعبه، كما اعتمد أخذ في استدلاله بالقاعدة الأصولية التي تقول (المشقة تجلب التيسير)^{١٠٢}، ولأن الحاجة تدعو إلى لبس الخفين وأن المشقة تلحق بمن ينزعها قياساً على الجبائر فهو أخذ بالقياس أيضاً.

أسباب الخلاف:

- ١- الاختلاف في فهم الأدلة.
- ٢- تأخر نزول سورة المائدة بما فيها من الأحكام.
- ٣- الأخذ بالقواعد الفقهية والقياس.

أوجه الخلاف:

- ١- الأخذ بظاهر الأدلة الشرعية.
- ٢- الاعتماد على القراءات المختلفة للآية من حيث (النصب، والجر)
- ٣- الحاجة الملحة للأخذ بالرخص الشرعية.

القول الراجح في المسألة:

بعد النظر والتأمل في أقوال الإمامين وآرائهما في المسألة تبين لي أن ما ذهبت إليه الشافعية هو الصواب والراجح في المسألة وذلك لقوة الدليل والله أعلم. المطلب التاسع: أركان التيمم.

صورة المسألة: ذكر ابن يعيش أن أركان التيمم عنده خمسة وهي: (التسمية - النية - ضرب اليدين على التراب ومسح كل الوجه بهما مع تخليل اللحية و{العنفقة - والشارب} - الضرب باليدين ضربة أخرى ليمسح اليمنى باليسرى ثم اليسرى باليمنى مع المرفقين - الترتيب)^{١٠٣}.

بينما يرى ابن الاهل أن أركان التيمم عنده خمسة إلا أنه أسقط منها الترتيب بأداة العطف وهي: (ثم) والأركان عنده: (النية - مسح الوجه - اليدين - الضربتين)^{١٠٤}

١٠٢ ينظر: الاشباه والنظائر للسيوطي ص٦

١٠٣ كتاب التذكرة في فقه العترة الطاهرة ص٦٩ وص٧٠.

١٠٤ ينظر: إعانة المحتاج على تقرير المنهاج ص٢٩٨ إلى ص٣٠٣.

أي أوجب ضربتين ضربة للوجه وضربة لليدين. ولم يذكر التسمية أنها ركن بل ذكرها أنها من السنن.

وعليه فقد طبقت وقارنت بين كل مما أورده ابن يعيش وابن الأهدل في مسألة أركان التيمم فلاحظت أنهما اختلفا في ركنان فقط وهما: التسمية، وجوب تخليل اللحية في التيمم مع العنققة والشارب حيث أن ابن يعيش ذكر أن التسمية ركن، وابن الأهدل ذكر أنها سنة. كما أن ابن يعيش ذكر وجوب تخليل اللحية في التيمم مع العنققة والشارب ولم يتعرض ابن الأهدل لها. ولكل منهما رأيه ودليله على ذلك.

أقوال وآراء الإمامين:

قول ابن يعيش: يرى ابن يعيش وجوب التسمية في التيمم وأنها تعتبر ركن من أركانه.

دليله: استدل على ذلك بدليل عقلي على الوضوء وأن التيمم طهارة تستباح به الصلاة، فكانت التسمية فيه واجبة كوجوبها في الوضوء^{١٠٥}.

وله دليل آخر على ذلك وهو ما روي عن أمير المؤمنين علي رضي الله عنه، أن النبي ﷺ قال: (لا صلاة إلا بطهور ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)^{١٠٦} وقوله ﷺ: (لا صلاة لمن لا وضوء له ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه)^{١٠٧} ويرى أن تخليل اللحية بالتراب واجبة، مستدلاً على ذلك أن شعر اللحية من الوجه وستره لا يوجب خروجه من الوجه. فلهذا وجب إمساسه بالتراب بالتخليل، ولأنهما طهارة قصد بها الصلاة. فكان من شرطها تخليل اللحية كالوضوء^{١٠٨} وهذا استدلال قياسي عقلي له على الوضوء.

قول ابن الأهدل: يرى أن التسمية سنة وليست بركن في التيمم ولا واجب. **دليله:** قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)^{١٠٩} ولم يكن للتسمية فيها ذكر، فدل ذلك على أنها غير واجبة. وما استدل به فهو محمول على نفي الكمال دون الإجزاء^{١١٠}.

١٠٥ الانتصار على علماء الامصار ج٣ ص٢٣٢.

١٠٦ سنن الدار قطني ج٢ ص١٧٠ برقم ١٣٤١. لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ تدقيق مكتب التحقيق بمكتب التراث للبرمجيات.

١٠٧ ينظر: المعجم الأوسط للطبراني ج٢ ص٢٦ برقم ١١١٥ الناشر دار الحرمين / القاهرة.

١٠٨ ينظر: الانتصار على علماء الامصار ج٢ ص٢٢١.

١٠٩ سورة المائدة رقم الآية ٦.

١١٠ ينظر: الحاوي الكبير للماوردي ج١ ص١٠٠.

ويرى ابن الأهدل ومن وافقهم من الفقهاء أن التخليل غير واجب؛ لأن المشقة حاصلة بتخليل اللحية بالتراب، والله تعالى يقول: (وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ) ^{١١١}، ولأن الطهارة بالتراب طهارة بدلية عن الماء قصد بها التخفيف وتخليل اللحية ينافي التخفيف. كما ترى الشافعية أن مسح جميع الوجه وإيصال التراب إليه ولو بخرقة ومنه ظاهر اللحية المسترسل منها والمقبل من أنفه على شفتيه.

مناقشة أقوال وآراء الإمامين وأدلتهم:

أخذ ابن يعيش بظاهر الحديث، وكذلك اعتمد على القياس على الوضوء وقال في تخليل اللحية أن ما بقي من الشعر من الوجه هو من الوجه وستره لا يوجب خروجه من الوجه فلهذا أوجبوا إمساسه بالتراب بالتخليل.

بينما اعتمد ابن الأهدل في قوله من أن التسمية سنة وليست بركن أخذًا بظاهر الآية في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ^{١١٢}، معللاً قوله بأن الله تعالى لم يذكر فيها التسمية، وكذلك الحديث الذي استدلوا به أخذوا بظاهره وعللوا ذلك بأنها سنة كمال لا إجزاء.

كما اعتمد في قوله على عدم تخليل اللحية على القاعدة الأصولية التي تقول: (المشقة تجلب التيسير) ^{١١٣} والتيمم شرع لتخفيف، والمشقة حاصلة بتخليل اللحية بالتراب، وهذا ينافي رفع الحرج والمشقة.

أسباب الخلاف:

- ١- الأخذ بالقياس العقلي.
- ٢- الاعتماد على القاعدة الأصولية.
- ٣- الاختلاف في فهم الأدلة الشرعية.

أوجه الخلاف:

- ١- أن التسمية محمولة على الكمال لا الإجزاء.
- ٢- أن تخليل اللحية شرط من شروط الصلاة.
- ١- أن التيمم طهارة بدلية قصد بها التخفيف.

القول الراجح في المسألة:

بعد النظر في أدلة الإمامين وآرائهما تبين لي أن ما ذهب إليه ابن الأهدل ومن وافقه من فقهاء الأمة هو القول الراجح في المسألة وذلك لقوة الدليل والتعليل والله أعلم.

١١١ سورة الحج رقم الآية ٧٨. نهاية السورة.

١١٢ سورة المائدة رقم الآية ٦.

١١٣ ينظر: كتاب الاشباه والنظائر للسيوطي ص ٦.

المطلب العاشر: أسباب التيمم.
صورة المسألة: ذكر ابن يعيش أنَّ أسباب التيمم عنده أربعة أسباب هي: (عدم الماء في السفر والحضر -تعذر الوصول اليه -خشية الضرر من استعماله -خشية فوت صلاة لا تقضى كالعيدين بزوال الشمس وصلاة الجنازة مع الجماعة)^{١١٤}.
بينما ابن الاهدل ذكر أنَّ أسباب التيمم عنده هي ثلاثاً: (فقد الماء -أن يحتاج إليه لعطش محترم -مرض يخاف معه من استعماله)^{١١٥}.
وعليه فهم متفقون على كل الأسباب ما عدا واحداً فقط وهو ما أورده ابن يعيش في كتابه من ضمن أسباب التيمم عنده. وهو خشية فوت صلاة لا تقضى كالعيدين بزوال الشمس، وصلاة الجنازة مع الجماعة.

أقوال وآراء الإمامين وأدلتهم:

قول ابن يعيش: يرى ابن يعيش جواز التيمم إذا خاف فوت صلاة العيدين بانقضاء وقتها، وكذا فوت صلاة الجنازة لأجل الجماعة. وهذا ما نص عليه الهادي في الأحكام^{١١٦} والمنتخب^{١١٧}.

دليله: ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه مر رجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم في سكة من السكك وقد خرج من غائط أو بول فسلم عليه فلم يرد السلام حتى إذا كاد الرجل أن يتواري في السكة ضرب بيده على الحائط ومسح بها على وجهه، وضرب ضربة أخرى فمسح ذراعيه. ثم رد السلام على الرجل وقال: لم يمنعني إلا أنني كنت على غير طهارة فلم أحب أن أذكر اسم الله إلا على طهارة.^{١١٨} فوجه الدلالة عنده أنَّ رد السلام فرض على الكفاية على الفور فإذا تراخى سقط، فالرسول ﷺ لما خشي الفوت جاز له التيمم لأدائها.^{١١٩}

١١٤ ينظر: كتاب التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة ص ٦٨ و ص ٦٩.

١١٥ ينظر: إعانة المحتاج على تقرير المنهاج ص ٢٨٧ إلى ص ٢٩٤.

١١٦ ينظر: كتاب الأحكام للحلال والحرام للإمام الأعظم الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين القاسم الرسي ج ١ ص ١٥٩.

١١٧ والمنتخب ج ١ ص ١٥.

١١٨ سنن أبي داود ج ١ ص ٢٤٥، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل. الناشر دار الرسالة ط ١-١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م برقم (٣٣٠)

١١٩ ينظر: الانتصار على علماء الامصار لمؤلفه المؤيد بالله يحيى بن حمزة الحسيني المتوفى ٧٤٩هـ-٢ ص ١١٨.

وله دليل آخر في ذلك وهو ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: (إذا جاءتك الجنابة وأنت على غير طهر فتيمم وصلي عليها).^{١٢٠}

وله دليل ثالث في ذلك وهي قياسية مضمونها أن هذه الصلاة نفوت بانقضاء وقتها كصلاة العيدين وإما بفوات شرطها وهو الجماعة فإذا جاز التيمم لخوف فوات الوقت في السفر فالجواز لخوف فوات أصل الصلاة أولى وأحق.^{١٢١}

قول ابن الأهدل:

يرى ابن الأهدل أن التيمم لا يجوز لصلاة لا تقضى كصلاة العيدين وصلاة الجنابة لفوات الجماعة فيها وحثهم في ذلك أنها صلاة، فلا يجوز التيمم لها مع القدرة على الماء كسائر الصلوات. ولا تيمم صحيح في مصر لمكتوبة ولا لجنابة. ولو جاز ما قال غيرنا بتيمم لجنابة لخوف الفوت لزمه ذلك لفوت الجمعة والمكتوبة فإذا لم يجز عنده لفوت الأوكد كان من أن يجوز فيما دونه أبعد.^{١٢٢}

وقال الشافعي وليس لأحد أن يتيمم في المصر لعيد ولا جنازة وأن خاف فوتهما، ولا له أن يكون فيهما إلا طاهراً كطهارته للصلاة المكتوبة.^{١٢٣}

دليله: ما روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه كان لا يصلي على جنازة إلا متوضئاً^{١٢٤}، ويرى ابن الأهدل أيضاً أن الطهارة في الصلاة على الجنابة مستحقة كما تستحق في سائر الصلوات؛ لقوله ﷺ: (فرض على أمتي غسل موتاهم والصلاة عليها)^{١٢٥}، فإذا ثبت أنها صلاة لزمته الطهارة؛ لقوله ﷺ: (لا يقبل الله صلاة بلا طهور)^{١٢٦}، إذا ثبت وجوب الطهارة لها لزمه استعمال الماء فيها لعموم قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)^{١٢٧}

١٢٠ مصنف أبي شيبة ج ٢ ص ٤٩٧. تحقيق كمال يوسف. الناشر مكتبة الرشد-الرياض. ط ١- ١٤٠٩ هـ برقم (١١٤٦٧) تحقيق كمال يوسف الحوت. وورد في معرفة السنن والآثار للبيهقي برقم (٤٥٨) ج ١ ص ٣٠٣ تحقيق سيد كسروي حسن/ الناشر دار الكتب العلمية/ بيروت.

١٢١ ينظر: الانتصار على علماء الامصار ج ٢ ص ١١٨.

١٢٢ ينظر: الحاوي الكبير للماوردي ج ١ ص ٥٣٢.

١٢٣ ينظر: كتاب الأم لشافعي رحمه الله ج ١ ص ٢٦٥.

١٢٤ موطأ الامام مالك من رواية محمد بن الحسن الشيباني. ج ١ ص ١١٢. تحقيق عبد الوهاب، وعبد اللطيف. الناشر المكتبة العلمية. برقم (٣١٦) ط ٢.

١٢٥ لم أقف له على مصدر. وإنما ذكره صاحب كتاب الحاوي الكبير الماوردي ج ٣ ص ٦. الناشر دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ط ١- ١٤١٩ هـ- ١٩٩٩ م.

١٢٦ سنن أبي داود ج ١ ص ٢٩٣ برقم (٣٩٣) لمؤلفه أبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق الأسدي السجستاني. المتوفى سنة ٢٧٥ هـ تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد كامل قره بللي

مناقشة أدلة الإمامين وأقوالهما:

علل ابن يعيش جواز التيمم مع القدرة على الماء لخوف فوات صلاة العيدين بانقضاء وقتها وكذا فوات صلاة الجنازة مع الجماعة وهذا التعليل ليس حجة فيما ذهبوا إليه وهو استدلال ضعيف. وكذا استنباطهم من ظاهر حديث السكة الذي رأوا فيه أنَّ ردَّ السلام على الكفاية فإذا تراخى سقط ثمَّ قالوا لما خشى الفوت تيمم. وأرى ان هذا تعارض فيما ذهبوا إليه. كما أنهم أخذوا بظاهر حديث الجنازة دون ذكر عدم وجود الماء. وكذا الحجة القياسية التي عللها بوقت الصلاة وشرطها وهو الجماعة فالمعنى فيه أنه لما جاز التيمم للفريضة جاز للجنازة. وأما استدلاله الأول بالخبر أنه تيمم لرد السلام فمن وجهين: أحدهما يجوز أن يكون تيمم لعدم الماء، والثاني أنه لما جاز أن يرد السلام بغير طهور جاز أن يتم له مع وجود الماء. أما ابن الأهدل فعلى عدم جواز التيمم لصلاة لا تقضى مثل صلاة العيدين وصلاة الجنازة مع القدرة على الماء وهذا فيه نوع من قوة الاستنباط للحكم. كما أخذوا بعموم الحديث: (لا يقبل الله صلاة بغير طهور)، وكذا الآية في قوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ)^{١٢٨} معللاً استدلاله بأن كل شرط لم يتحقق العجز عنه في صلاة الفريضة لم يتحقق العجز عنه في صلاة الجنازة.

أسباب الخلاف:

- ١- الاختلاف في فهم الأدلة الشرعية.
- ٢- الاعتماد على القياس العقلي.
- ٣- التباين في آلية الاستنباط للحكم من حيث القوة والضعف.

أوجه الخلاف:

- ١- التيمم في حال وجود الماء والقدرة على استعماله.
- ٢- صلاة مفروضة أو مستحبة خوفاً لفوات الوقت أو الجماعة.

القول الراجح في المسألة:

من خلال النظر في الأدلة والأقوال للإمامين تبين لي أن الصواب والراجح في المسألة هو ما ذهب إليه ابن الأهدل وذلك لقوة الدليل والله أعلى وأعلم.

/الناشر دار الرسالة العالمية / ط/١ / ١٤٣٠ هـ ٢٠٠٩ م. / قال فيه الألباني حديث صحيح جاء ذلك في كتابه / صحيح وضعيف الجامع الصغير للألباني ج ١ ص ٢٢٩ برقم (٢٢٨٢) مصدر الكتاب برنامج المنظومات التحقيقات الحديثة/ الاسكندرية.

١٢٧ سورة المائدة رقم الآية ٦.

١٢٨ سورة المائدة رقم الآية ٦.

الخاتمة:

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد. فبعد الدراسة والمقارنة للمسائل الفقهية المختلف فيها في بابي الوضوء والتميم عند ابن يعيش الزيدي وابن الاهدل الشافعي من خلال ذلك تبين لي أنَّ الاختلافات بينهما قليلة جداً بالنسبة للمسائل المتفق عليها ، لذا يجب الاهتمام بالتراث الاسلامي الفقهي والثقافي وابرازه للاستفادة منه ولتعلم الاجيال قيمة الحضارة الاسلامية وأهميتها وأهمية المحافظة على معالمها وكذا العمل الجاد على التقارب بين آراء الفقهاء وأقوالهم المذهبية وابرار محاسنها بما يعزز الأخوة الاسلامية ويوثق قيمها بين المسلمين وان الخلاف الوارد بين الفقهاء والعلماء في الفروع والمسائل الاجتهادية أمرٌ طبيعي بين البشر وهو فطرة ربانية.

الخاتمة : تشمل علي أبرز نتائج البحث وتوصياته :

النتائج:

- أن الاستنجاء من الريح غير واجب.
- أن التسمية في ابتداء الوضوء سنة، وكذلك المضمضة والاستنشاق، كما أنَّ مسح الرأس ركن من أركان الوضوء ولكنه يجيز مسحه ولو جزءاً منه. فإنَّ ذلك يجزئ ولو بشعرة ما دامت في حدود الرأس.
- جواز مسح القليل من الرأس وكذا المسح على العمامة.
- أن سنن الوضوء ما ذكره ابن الاهدل وهي: السواك، التسمية، غسل الكفين، المضمضة والاستنشاق، التثليث في الغسل، تخليل اللحية الكثة، إطالة الغرة وتحجيله، الموالاة، ترك الاستعانة في الوضوء لغير عذر، النفض أي باليدي أو غيرها، التنشيف، الدعاء بعد الوضوء، بخلاف ما ذكره ابن يعيش من مسح الرقبة وتجديد الوضوء.
- أن الامامين بينهما اتفاق في ناقضان فقط من نواقض الوضوء وهما: ما خرج من السبيلين، وزوال العقل، والمختلف فيها ما عداهما من النواقض حيث أن ابن يعيش الزيدي ذكر أن من نواقض الوضوء؛ التقاء الختانيين، والدم السائل، والقيء ملء الفم دفعة واحدة من المعدة، ودخول وقت الصلاة في حق المستحاضة ونحوها، وكذا المعاصي وكبائر الذنوب. وهذه النواقض لم يذكرها ابن الاهدل ولم يتناولها أو يتعرض لها، وكذا ذكر ابن الاهدل أنَّ من نواقض الوضوء: مس بشرتي الرجل والمرأة، ومس قبل الآدمي أو دبره. وهذه النواقض أيضاً لم يذكرها ابن يعيش، ولم يتناولها أو يتعرض لها، ولكلٍ منهما أدلته وآرائه في ذلك، ولم يسعني ترجيح أي قول من أقوال الامامين.
- أنه يجوز المسح على الخف يوماً وليلة للمقيم؛ وللمسافر ثلاثة أيام بلياليها.

- أن التسمية سنة وليست بركن في التيمم ولا واجب.
 - أن التيمم يكون عند (فقد الماء - أن يحتاج إليه لعطش محترم - مرض يخاف معه من استعماله) فقط.
- التوصيات:**

بعد النقاش لمسائل الوضوء والتيمم للإمامين ابن يعيش وابن الاهدل ظهر للباحث أن مادتهما العلمية جديدة وتحتاج إلى تحقيق ودراسة وبحث علمي.

المصادر والمراجع:

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً : الحديث الشريف وعلومه.

- ١- إرواء الغليل في تخريج أحاديث السبيل، محمد ناصر الدين الالباني
- ٢- الأوسط لطبراني/ الناشر دار الحرمين القاهرة.
- ٣- الدار القطني /ابي الحسن علي بن عمر الدار قطني المتوفى سنة ٣٨٥هـ.
- ٤- السلسلة الضعيفة، محمد ناصر الدين الالباني، دار النشر الرياض.
- ٥- سنن ابن ماجه، ابو عبدالرحمن بن يزيد القزويني المتوفى سنة ٢٧٣هـ، وماجه اسم أبيه يزيد. تحقيق محمد فؤاد الباقي، الناشر دار احياء الكتب العربية.
- ٦- سنن ابي داود سليمان بن الأشعث بن اسحاق الازدي المتوفى سنة ٢٧٥هـ تحقيق محمد عبد الحميد /الناشر المكتبة العصرية، صيده بيروت.
- ٧- صحيح ابن حبان بن احمد التيمي أبو حاتم السبتي المتوفى سنة ٣٥٤هـ حققه واخرج أحاديثه شعيب الأرنؤوط، الناشر مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤١٨هـ ١٩٨٨م.
- ٨- صحيح البخاري/ محمد بن اسماعيل بن المغيرة ابو عبد الله البخاري المتوفى سنة ٢٥٦هـ الناشر دار الشعب القاهرة ط١، ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.
- ٩- صحيح الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الالباني، مصدر الكتاب برنامج منظومة التحقيقات الحديثة.
- ١٠- صحيح الجامع الصغير وزيادته، محمد ناصر الدين الالباني.
- ١١- صحيح مسلم، ابو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١هـ تحقيق فؤاد عبد الباقي دار النشر احياء التراث العربي، بيروت.
- ١٢- ضعيف الجامع الصغير، محمد ناصر الدين الالباني.
- ١٣- مسند الامام احمد بن حنبل، تحقيق احمد محمد شاكر، الناشر دار الحديث، القاهرة ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- ١٤- مشكاة المصابيح، ابو عبد الرحمن محمد ناصر الدين بن الحجاج بن نوح الالباني المتوفى سنة ١٤٢٠هـ.

- ١٥- مصنف ابي شيبه، تحقيق كمال يوسف، الناشر مكتبة الرشد، الرياض ط١، ٥١٤٠٩.
- ١٦- المعجم الصغير لطبراني، سليمان بن احمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠هـ.
- ١٧- معرفة السنن والآثار للبيهقي، تحقيق سيد كسروي حسن، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت.
- ١٨- موارد الظمان في زوائد ابن حبان، تحقيق حسن أسد.
- ١٩- موطأ الامام مالك من رواية محمد بن الحسن الشيباني، تحقيق عبد الوهاب وعبد اللطيف، الناشر المكتبة العلمية، ط١، ١٩٩٩م

ثالثاً : الفقه الزيدي.

- ١- الانتصار على علماء الامصار، المؤيد بالله يحيى بن حمزة.
- ٢- البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الامصار /الامام احمد بن يحيى المرتضى عليه السلام، الناشر مكتبة اليمن.
- ٣- التاج المذهب لأحكام المذهب، للقاضي احمد بن قاسم العنسي.
- ٤- التحرير للإمام ابو طالب يحيى بن الحسن الهاروني.
- ٥- التذكرة الفاخرة في فقه العترة الطاهرة، السيد العلامة الحسن بن محمد النحوي بن يعيش الصنعاني الزيدي المتوفى سنة ٧٩١هـ تحقيق حميد جابر عبيد، مركز التراث والبحوث اليمني.
- ٦- شرح الازهار، عبدالله مفتاح.
- ٧- الطهارة والصلاة، العلامة السيد احمد بن محمد الوشلي.
- ٨- كتاب المنتخب، الهادي يحيى بن الحسين عليه السلام.

رابعاً : الفقه الشافعي.

- ١- الاشباه والنظائر للسيوطي، الامام جلال الدين عبد الرحمن بن ابي بكر السيوطي المتوفى سنة ٩١١هـ، الناشر دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ٢- إعانة المحتاج الى شرح معاني المنهاج، السيد العلامة محمد بن احمد بن عبد الباري الاهل المتوفى سنة ١٢٩٨هـ.

- ٣- البيان في مذهب الامام الشافعي، أبو الحسن يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني اليمني الشافعي المتوفى سنة ٥٥٨هـ، تحقيق قاسم محمد النوي، الناشر دار المنهاج جدة ط١، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- ٤- تحفة المحتاج في شرح المنهاج، أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي المتوفى سنة ٩٧٤هـ، الناشر المكتبة التجارية الكبرى بمصر لصاحبها مصطفى محمد، ١٣٥٧هـ - ١٩٨٣م. وحاشية الامام عبد الحميد الشرواني، وحاشية الامام احمد بن قاسم العبادي المتوفى سنة ٩٩٢هـ.
- ٥- حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين، شهاب الدين بن احمد القليوبي المتوفى سنة ١٠٦٩هـ، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، الناشر دار الفكر، لبنان بيروت سنة ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.
- ٦- الحاوي الكبير للماوردي، ابو الحسن علي بن محمد بن محمد بن جيب المصري البغدادي الشهير بالماوردي المتوفى سنة ٤٥٠هـ، تحقيق الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل احمد عبد الموجود، الناشر دار الكتب العلمية بيروت لبنان ط١، ١٤١٩هـ - ١٩٩٩م.
- ٧- روضة الطالبين وعمدة المفتين، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، تحقيق زهير الشاويش، الناشر المكتب الاسلامي - بيروت - دمشق - عمان، ط٣، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.
- ٨- السراج الوهاج على متن المنهاج، محمد الزهري الغمراوي المتوفى سنة ١٣٣٧هـ، الناشر دار المعرفة للطباعة والنشر بيروت.
- ٩- الفقه المنهجي على مذهب الامام الشافعي، د مصطفى الخن - والدكتور مصطفى البغا - وعلي الشرجي.
- ١٠- كتاب الامام للامام الشافعي ابو عبدالله محمد بن ادريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي المتوفى سنة ٢٠٤هـ /الناشر دار المعرفة بيروت سنة النشر ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- ١١- المجموع شرح المذهب للشيرازي المتوفى سنة ٤٧٦هـ.
- ١٢- المجموع شرح المذهب مع تكملة السبكي - والمطيعي، ابو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦هـ، الناشر دار الفكر - بيروت..

- ١٣- المنهاج القويم شرح المقدمة الحضرمية، لابن حجر الهيتمي المكنى بشيخ الإسلام، الناشر دار الكتب العلمية ط١، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.
- ١٤- نهاية المحتاج الى شرح المنهاج، شمس الدين محمد بن ابي العباس احمد بن حمزة شهاب الدين الرملي المتوفي سنة ١٠٠٤ هـ، الناشر دار الفكر بيروت، الطبعة الاخيرة ١٤٠٤ هـ ١٩٨٤ م.